الأمم المتحدة

A/HRC/PRST/28/3

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2015
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

بيان الرئيس

بيان الرئيس ٣/٢٨
حالة حقوق الإنسان في هايتي

في الجلسة ٥٨ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس حقوق الإنسان بالبيان التالي:

"إن مجلس حقوق الإنسان،

١- يشكر الخبير المستقل على تقريره عن حالة حقوق الإنسان في هايتي[(١)]، ويحيط علماً بالتطورات القانونية والسياسية التالية التي وقعت مؤخراً في هايتي واتسمت خاصة بتحقيق تقدم في الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

(أ) تنفيذ المرحلة الثانية من "مكاتب المساعدة القانونية" لتيسير سبل اللجوء إلى العدالة لأشد الناس حرماناً، في أيار/مايو ٢٠١٤؛

(ب) سنّ قانون منع الفساد وقمعه وقانون الأبوة والأمومة و البنوّة، في عام ٢٠١٤؛

(١) A/HRC/28/82.

(A) GE.15-07460 240415 240415

1507460

الرجاء إعادة الاستعمال

(ج) إطلاق "حملة الربيع الزراعية" في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ في كينسكوف، في إطار برنامج السنوات الثلاث للإنعاش الزراعي، من أجل زيادة الإنتاج وتوفير المواد الغذائية الأساسية للسكان؛

(د) الإعلان عن وضع خطة أمنية جديدة لحاضرة العاصمة، في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، للحد من أعمال العنف في العاصمة؛

(هـ) تعيين رئيس جديد لمحكمة النقض والمجلس الأعلى للقضاء وتنصيبه في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥؛

(و) إطلاق الحكومة والأمم المتحدة وشركائهما في ١١ آذار/مارس ٢٠١٥ "نداء الفترة الانتقالية" للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ من أجل التخفيف من حالة الضعف الشديدة التي يعانيها السكان وتعزيز القدرة على الصمود في هايتي؛

(ز) تقديم مسودة مشروع مراجعة قانون العقوبات إلى رئيس الجمهورية في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥ من قِبل أعضاء اللجنة الرئاسية لإصلاح العدالة التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

(ح) مواصلة أعمال اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان التي أنشئت في أيار/مايو ٢٠١٣ والمكلفة بتنسيق السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان والتوفيق بينها؛

٢- ويرحب بتجديد هايتي التزامها بالتنفيذ الفعلي للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، بتقديمها، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التقرير الأولي المتعلق بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتقديمها قريباً إلى هيئات المعاهدات المعنية تقاريرها عن حقوق الطفل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وعن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وعن القضاء على جميع أشكال التمييز في حق المرأة، في شباط/فبراير ٢٠١٦؛

٣- ويرحب أيضاً بالتأكيد مجدداً على التزامات سلطات هايتي بتحسين ظروف معيشة المواطنين، لا سيما بإيلاء اهتمام أكبر لاحترام حقوق الإنسان؛

٤- ويرحب أيضاً بتنصيب مجلس انتخابي مؤقت جديد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وكذلك نشر المجلس المرسوم الانتخابي والجدول الزمني للانتخابات، وإطلاق العملية الانتخابية رسمياً في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥. ويدعو مجلس حقوق الإنسان سلطات هايتي وجميع الأطراف المعنية إلى احترام الجدول الزمني للانتخابات المنشور في الجريدة الرسمية وإلى السعي إلى أن تسير الانتخابات سيراً حسنا؛

٥- ويشجع في هذا الصدد حكومة هايتي على مواصلة تعزيز دولة القانون، خاصة بواسطة مكافحة الإفلات من العقاب، والفساد، والجريمة وأسبابها. ويشجعها بقوة على الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية ونظام القضاء قصد تأمين سير المؤسسات والخدمات العامة وتمتيع الجميع بحقوق الإنسان؛

٦- ويرحب بإطلاق عملية "صرامة" في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ التي تهدف إلى التصدي العاجل والمنظم لظاهرة الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، وكذلك إنشاء لجنة "صرامة". ويدعو المجلس حكومة هايتي إلى تدعيم جهودها لمعالجة أسباب ذلك النوع من الاحتجاز وتقليص عدد حالاته؛

٧- ويشجع حكومة هايتي على ترسيخ المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة ديوان المظالم، وتزويده بما يكفي من موارد؛

٨- ويشجع حكومة هايتي بقوة على مواصلة اتخاذها التدابير السياسية والقانونية اللازمة لتأمين حقوق أفراد الفئات المستضعفة، بمن فيهم الأطفال خدم المنازل؛

٩- ويشجعها بقوة أيضاً على تدعيم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلى مواصلة مكافحة العنف والتمييز بسبب نوع الجنس؛

١٠- ويسلّم بأن التمتع الكامل بحقوق الإنسان، سواء منها المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من عوامل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في هايتي؛

١١- ويشجع المجتمع الدولي ككل، لا سيما المانحين الدوليين، وبلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلدان مجموعة أصدقاء هايتي، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، خاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على توثيق تعاونها وتنسيقها مع سلطات هايتي من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان في هايتي إعمالاً تاماً؛

١٢- ويرحب بطلب السلطات تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي لمدة سنة والتصديق عليه. ويندرج ذلك في إطار المساعدة التقنية وتعزيز القدرات؛

١٣- ويشجع الخبيرَ المستقل على مواصلة تعاونه مع المؤسسات الدولية، والمانحين، والمجتمع الدولي، على توعية هذه الجهات بتقديم خبراتها وتوفير موارد تكفي لدعم الجهود التي تبذلها السلطات لإعادة إعمار البلاد وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٤- ويشجعه أيضاً على مواصلة تعاونه مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية الهايتية والمجتمع المدني في هايتي. ويدعو الحكومة إلى الاستمرار في تعاونها الفاعل مع المجتمع المدني؛

١٥- ويدعوه إلى مساعدة الحكومة على تنفيذ التوصيات التي قدمها هو نفسه وتلك التي قدمها أصحاب ولايات آخرون؛

١٦- ويدعوه أيضاً إلى أن يقدم إليه، في دورته الحادية والثلاثين، تقريره عن حالة حقوق الإنسان في هايتي وإلى أن يزور هذا البلد و يقدم إليه تقريراً عنها في دورته الحادية والثلاثين".